الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الجريمة البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

مصطفى محمد نور الدين سيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الزقازيق ــ2006

دبلوم في علوم البيئة ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ2007

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2014

صفحة الموافقة على الرسالة

الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الجريمة البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

مصطفى محمد نور الدين سيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الزقازيق ــ2006

دبلوم في علوم البيئة ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ2007

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

1- ا.د/ممدوح فهمى الشرقاوى

أستاذ التنمية الصناعية

معهد التخطيط القومى

2- ا.د/عبد الله عبد العزيز الصعيدى

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

3- ا.د/مصطفى فهمى الجوهرى

أستاذ القانون الجنائى ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

4- ا.د/إبراهيم عيد نايل عوض

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

2014

الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الجريمة البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

مصطفى محمد نور الدين سيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الزقازيق ــ2006

دبلوم في علوم البيئة ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ2007

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

1- ا.د/عبد الله عبد العزيز الصعيدى

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

2- ا.د/عبد الله عبد العزيز الصعيدى

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزة الرسالة بتاريخ / /2014

موافقة مجلس المعهد / /2014 موافقة مجلس الجامعة / /2014

2014

THE NEGATIVE ECONOMIC EFFECTS RESULTING FROM ENVIRONMENTAL CRIME

Submitted By

Mustafa Mohamed Nour El Deen Sayed

B.Sc. of Commerce (Accounting), Faculty of Commerce, Zagazig University, 2006

Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies &Research

Ain Shams University, 2007

A thesis submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Master Degree
In
Environmental Science

Department of Environmental Economics, Law and Management Science
Institute of Environmental Studies and Research
Ain Shams University

2014

APPROVAL SHEET

THE NEGATIVE ECONOMIC EFFECTS RESULTING FROM ENVIRONMENTAL CRIME

Submitted By

Mustafa Mohamed Nour El Deen Sayed

B.Sc. of Commerce (Accounting), Faculty of Commerce, Zagazig University, 2006

Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies &Research

Ain Shams University, 2007

This thesis Towards a Master Degree in Environmental Science
Has been Approved by:

Name Signature

1-Prof. Dr. Mamdouh Fahmy El Sharqwy
Prof. of Industrial Development
The National Institute for Planning.

2-Prof. Dr. Abdullah Abdel Aziz Al-Saidi
Prof. and Head of Department of Economics
Faculty of Law
Ain Shams University

3-Prof. Dr. Mustafa Fahmy El-Gohary
Prof. of Criminal Law
Faculty of Law
Ain Shams University

4-Prof. Dr. Ibrahim Eed Nail Awad
Prof. and Head of Department of Criminal Law
Faculty of Law
Ain Shams University

2014

THE NEGATIVE ECONOMIC EFFECTS RESULTING FROM ENVIRONMENTAL CRIME

Submitted By

Mustafa Mohamed Nour El Deen Sayed

B.Sc. of Commerce (Accounting), Faculty of Commerce, Zagazig University, 2006

Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies &Research

Ain Shams University, 2007

A thesis submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Master Degree
In
Environmental Science

Department of Environmental Economics, Law and Management Science

Under The Supervision of:

1- Prof. Dr. Abdullah Abdel Aziz Al-Saidi
Prof. and Head of Department of Economics
Faculty of Law
Ain Shams University

2- Prof. Dr. Mustafa Fahmy El-Gohary
Prof. of Criminal Law
Faculty of Law
Ain Shams University

2014

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه

لولا فضل الله علينا

من دواعي الفخر والاعتزاز أن اهدي ثمرة جهد هذا العمل المتواضع إلى

أمي وأبي العزيزين حفظهما الله ورعاهما

وأفراد أسرتي وسندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل الأقارب والأصدقاء ورفقاء الدراسة دون

استثناء

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام

إلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

إلى كل الذين يحبونني وأحبهم في الله وأحتفظ

بذكراهم في قلبي

إلى كل من يقدر العلم ويسعى في طلبه

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين

وعلى آله وصحبه ومن سارعلى نهجه واستن بسنته إلى يوم الدين وبعد:

بعدأن من الله تعالى عليبه إنجازهذه الدراسة

وانطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

"من لا يشكر الناس لايشكر الله " ،أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى من سعدت بالتتلمذعلى يديهم

إلى أساتذتي الكرام الأستاذالدكتور الفاضل/عبد الله الصعيدي

والأستاذ الفاضل الدكتور/مصطفى الجوهري

على قبولهما الإشراف على هذا العمل وتقديمهم لنا النصح والتوجيه

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية

والشكر إلى كافة أساتذة معهد الدراسات والبحوث البيئية

وأخص بالذكر

أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل

مشواري الدراسي الجامعي

كما أتوجه أيضا بالشكر إلى كل

الأصدقاء الذين كانوا لي عونا على

إنجاز هذه الرسالة

المستخلص

يعتبر تجريم أفعال الاعتداء على البيئة أمرا مستحدثا في التشريعات المعاصرة، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فالاهتمام بقضايا البيئة على المستوى العالمي يرجع فقط إلى بداية السبعينات من القرن العشرين وذلك بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م، وقد تبع ذلك إصدار التشريعات البيئية في الدول المتقدمة أولا، وفي الدول النامية بعد ذلك.

ونظرا لحداثة الجريمة البيئية فقد حاولنا في هذه الدراسة إيضاح مفهومها القانوني من ناحية وبعدها الاقتصادي من ناحية أخرى ، وبيان الجرائم البيئية في ضوء القانون 4 لسنة 1994 والمعدل بقانون 9 لسنة 2009 وذلك من خلال عرض جرائم التلوث البيئي في هذا القانون، ورغم اتفاق مكونات البنيان القانوني لهذه الجريمة البيئية مع غيرها من الجرائم الأخرى، إلا أن هناك سمات متعددة تميز الجريمة البيئية.

أما البعد الاقتصادي لها فقد أبرزناه من خلال إيضاح مظاهرها الرئيسية (التلوث البيئي والتصحر) وكذلك بإيضاح الطبيعة الاقتصادية لمحل الاعتداء (موارد البيئة)، وعرض التكلفة والعائد في مجال حماية البيئة من تلك الجريمة، وكذلك عرض بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية لآثارها، نذكر منها نقص الموارد والخسائر المالية الضخمة الناتجة عن التلوث وغيرها من الآثار السلبية.

وتهدف هذه الرسالة إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية وتوضيح الجريمة البيئية وخصائصها وأبعادها وكذلك بيان الآثار السلبية للجريمة البيئية على الاقتصاد القوميوأيضاً تحديد دور القانون والأدوات الاقتصادية في ردع الإجرام البيئي وأخيراً تحديد دور الوعي البيئي في الوقاية من الجريمة البيئية.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، مع الاستعانة بالمتاح من الأرقام والإحصائيات وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج كما يلي:

1- تتفق الجريمة البيئة مع غيرها من الجرائم الأخرى فيما يتعلق بتكوين البنيان القانوني، ومع ذلك فإنها تتميز بسمات متعددة تتعلق بحداثة تجريم الأفعال المكونة لها ، وامتداد نطاق الضرر الناتج عن ارتكابها، والبعد الدولي لآثارها، والتشريعات الحاكمة لها، وصعوبة تحديد الجاني وتقدير قيمة الأضرار الناتجة عن ارتكابها والعوامل المسببة لها.

2- يتمثل البعد الاقتصادي للجريمة البيئية في الطبيعة الاقتصادية لمحل الاعتداء، وكذلك في الآثار الاقتصادية الخطيرة المترتبة عليها.

3- الجريمة البيئية لا تمثل فقط اعتداء على التوازن البيئي، ولكنها تشكل أيضا اعتداء على موارد الحياة الرئيسية.

4- هناك ارتباطاً عميقاً بين المفاهيم البيئية بمكوناتها ومواردها وبين استمرار التنمية، وأن التوازن البيئي يرتبط بالتوازن الاقتصادي فبالتالي اختلال البيئة وتدهورها بفعل الجريمة البيئية سيؤدي حتماً إلى اختلال التنمية الاقتصادية.

الملخص

مع تطور المجتمع وتنوع مجالات النشاط الإنساني والتقدم الملحوظ باستخدام الأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج فقد عمل البشر على الاعتداء على الموارد الطبيعية لهذه البيئة وتكييف وتطويع البيئة لرغباتهم حتى تجاوزوا الحدود، ولا يوجد أخطر مما يحدث اليوم من إتلاف للبيئة إلى الحد الذي جعل من الصعب إصلاح ما تم إفساده، وما مشكلة الاحتباس الحراري إلا مثال حي لذلك، وهو ما يهدد بأن تصبح الحياة قاسية على كوكبنا، فأصبحت هذه الظاهرة تشكل مشكلة إنسانية وخاصة بعد التقدم التكنولوجي الهائل الذي وصل له الإنسان والثورة الصناعية التي ساهمت في رقي الإنسان من جهة ومن جهة أخرى انعكست بالسلب على بيئته.

ومع استمرار وجود التفاوت الطبقي بين الفئات الاجتماعية في مستوى المعيشة (على المستويين المحلي والدولي) فقد صاحب كل ذلك تطور آخر في مجال الإجرام حيث اتسع هذا المجال وتنوعت أشكال الجريمة وتعددت مظاهرها وآثارها وأصبحنا اليوم في مواجهة مجموعة متنوعة من الجرائم توصف كل منها بوصف يعكس الأثر المترتب عليها، أو طبيعة المحل التي تقع عليه، أو الدافع إلى ارتكابها، أو العقوبة المقررة في مواجهتها. وهكذا أصبحت كل المجتمعات مسرحا للعديد من الجرائم مثل: الجرائم السياسية، الجرائم الاقتصادية، الجرائم الجنائية والمدنية والتأديبية، والجرائم البيئية....الخ.

ويمكن عرض مشكلة البحث في المحاور الآتية:

المحور الأول:

الخسائر المالية الضخمة الناتجة عن الجرائم البيئية وفقا لما أشار إليه تقرير البنك الدولي.

المحور الثاني:

النتائج المترتبة عن الجرائم البيئية من تلوث الهواء والماء والتربة وما ترتب عليه من تأثير ضار على الموارد الاقتصادية.

المحور الثالث:

صعوبة تحديد أسباب الجريمة البيئية بسبب التفاعل المعقد بين البيئة والنشاط الاقتصادي.

المحور الرابع:

عدم التزام العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية والخاصة بالشروط التي جاءت في القوانين البيئية.

وتتلخص أهمية البحث في النقاط التالية:

- حداثة الاهتمام بقضايا البيئة بصفة عامة، وتجريم الاعتداء على مواردها الطبيعية بصفة خاصة.
- توضيح ماهية الجريمة البيئية والعقوبات المترتبة عليها.
- الحد من الخسائر المالية الناتجة عن الجريمة البيئية.

- إلقاء الضوء على القوانين المصرية المتعلقة بحماية البيئة.
- توضيح الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الجريمة البيئية.
- الحد من التلوث البيئي، والحفاظ على الموارد البيئية.

<u>وبناءً على ذلك تكون خطة البحث كما يلي:</u>

الفصل الأول: مظاهر الاهتمام العالمي والمحلي بحماية البيئة.

المبحث الأول: مظاهر الاهتمام العالمي بحماية البيئة.

المبحث الثاني: مظاهر الاهتمام المحلي بحماية البيئة .

الفصل الثاني: الطبيعة الاقتصادية لحماية البيئة.

المبحث الأول: العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والتنمية.

المبحث الثاني: العلاقة بين التكلفة والعائد في مجال حماية البيئة.

الفصل الثالث: ماهية الجريمة البيئية.

المبحث الأول: مفهوم الجريمة البيئية وما يميزها عن غيرها من الجرائم.

المبحث الثاني:الجريمة البيئة في ظل قانون 4 لسنة 1994 وتعديلاته.

المبحث الثالث: إحصائيات وقضايا في شأن الجرائم البيئية

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن الجريمة البيئية في مصر.

المبحث الأول: مظاهر الجريمة البيئية في مصر.

المبحث الثاني: أثر الجريمة البيئية على النمو الاقتصادي والموارد البيئية.

الفصل الخامس: المواجهة القانونية والاقتصادية للجريمة البيئية.

المبحث الأول: الحماية البيئية في النظم القانونية الدولية.

المبحث الثاني: الحماية البيئية في التشريع المصري .

المبحث الثالث: المواجهة الاقتصادية للحد من الجريمة البيئية.

المبحث الرابع: دور الوعي البيئي في الوقاية من الجريمة البيئية.

<u>ويمكن تلخيص نتائج الدراسة في الآتي:</u>

1- الجريمة البيئية طبقا للتعريف المقترح لها تعني:"كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن شخص عام أو خاص على المستويين المحلي والدولي ويحدث مساسا بالتوازن البيئي أو بموارد البيئة الطبيعية والاجتماعية بما يرتب ضررا على نحو مباشر أو غير مباشر، أو يشكل خطراً يهدد

صحة الإنسان وأمنه، ومن ثم يتقرر عنه جزاءاً طبقا لنصوص القانون المحلي أو الاتفاقيات الدولية".

2- تتفق الجريمة البيئة بالمفهوم السابق مع غيرها من الجرائم الأخرى فيما يتعلق بتكوين البنيان القانوني، ومع ذلك فإنها تتميز بسمات متعددة تتعلق بحداثة تجريم الأفعال المكونة لها ، وامتداد نطاق الضرر الناتج عن ارتكابها، والبعد الدولي لآثارها، والتشريعات الحاكمة لها، وصعوبة تحديد الجاني وتقدير قيمة الأضرار الناتجة عن ارتكابها والعوامل المسببة لها.

3- يتمثل البعد الاقتصادي للجريمة البيئية في الطبيعة الاقتصادية لمحل الاعتداء، وكذلك في الآثار الاقتصادية الخطيرة المترتبة عليها والمتمثلة في الخسائر المالية الضخمة التي يتحملها الاقتصاد القومي، وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية والعجز الغذائي الناتج عن التصحر، وتلوث المياه وما ترتب عليه من آثار سلبية على الثروة السمكية وصحة الإنسان.

4- الجريمة البيئية لا تمثل فقط اعتداء على التوازن البيئي الذي خلق الله عز وجل عناصره المتوازنة بحكمة وقدر، ومن ثم فإن هذا الاعتداء يقع على قيمة جمالية واجتماعية ودينية، ولكنها تشكل أيضا اعتداء على موارد الحياة الرئيسية، فهي تلويث لهواء نتنفسه، وماء نشربه، وتدمير لتربة تغذي أبداننا وتحفظ بقاءنا، ومن ثم فإن مواجهة هذه الجريمة تمثل تحديا للبقاء.

5- هناك ارتباطاً عميقاً بين المفاهيم البيئية بمكوناتها ومواردها وبين استمرار التنمية، وأن التوازن البيئي هو نظام اقترن بقدرة الله سبحانه وتعالى وهذا التوازن يرتبط بالتوازن الاقتصادي فبالتالي اختلال البيئة وتدهورها بفعل الجريمة البيئية سيؤدي حتماً إلى اختلال التنمية الاقتصادية وإن هذا التدهور البيئي بفعل النشاط الإنساني المخالف للقوانين البيئية في المقام الأول في ظل سعيه للبحث عن التقدم والرفاهية.

وانتهى البحث بعدة توصيات وهي:

1- ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية في كل إجراءات سياسات التنمية واستراتيجياتها.

2- وضع إطار عمل لدفع التنمية وصياغة خطط إستراتيجية للاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية والطبيعية.

3- ضرورة إعداد قاعدة للمعلومات تتضمن الخسائر المالية الناتجة عن التلوث البيئي وتتضمن تكاليف تلوث الهواء والماء والتربة، حيث أنه لا توجد في مصر قاعدة بيانات تضم معلومات حديثة وكافية عن تكاليف التدهور البيئي في مصر.

4- تنفيذ التشريعات البيئية المحلية والدولية على نحو جاد وحازم.

5- ضرورة إعداد قاعدة للمعلومات تتضمن حالة الأراضي المصرية ومدى تطور ظاهرة التصحر حيث أنه لا توجد في مصر قاعدة بيانات تضم معلومات دقيقة وحديثة يستطيع الباحث أن يستخدمها للوقوف على ما آلت إليه أحوال التربة وفئاتها ودرجاتها ومدى ما تتعرض له تلك التربة من مخاطر مستقبلية، الأمر الذي يظهر عدم جدية الدولة في القضاء على ظاهرة التصحر أو على الأقل الحد منها، فلا يمكن أن تكون هناك إستراتيجية متكاملة للمكافحة ضد هذه الظاهرة بدون قاعدة بيانات نستطيع أن نحدد من خلالها الأهداف ونبني عليها الخطط المستقبلية.

6- إدخال مادة "التشريع البيئي" ضمن المقررات الأساسية القانونية في كليات الحقوق والشرطة ، فإن تدريس هذه المادة لا يقل أهمية عن تدريس كافة فروع القانون الأخرى في هذه الكليات وغيرها من معاهد الشرطة والأمن، وفي مواد الاقتصاد المقررة في هذه المعاهد والكليات،حيث يجب أن يحاط الطالب علما بالآثار الاقتصادية السلبية المدمرة المترتبة على الجريمة البيئية، وإن تفعيل المواجهة لهذه الجريمة لا يعني فقط حفاظا على التوازن البيئي ولكنه يعني أيضا إسهاما إيجابيا في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل تنمية مستدامة تحمي الأجيال الحاضرة ولا تضحي بأجيال المستقبل.

7- تدعيم الوعي والثقافة البيئية لكافة أفراد المجتمع بصفة عامة ، والتربية البيئية في كافة مراحل التعليم بصفة خاصة، والعمل على غرس الإحساس الجمالي في نفوس أفراد المجتمع المصري والعمل على توسيع المساحة الخضراء وتشجير الشوارع والطرق والميادين مع إزالة المخلفات الموجودة في الأماكن الخالية والحدائق العامة والشواطئ لتتمتع بها أعين الناظرين، مما يكون لديهم إدراكاً بأهمية الحفاظ على البيئة يكون نابعاً من داخلهم.

فهرس المحتويات

الموضـــــوع **رقم الصفحة**

الإهداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

المستخلص ..... ج

الملخص ..... د

الفهرس ..... ح

الإطار العام للدراسة

مقدمة 10

مشكلة الدراسة 11

أهمية الدراسة 11

أهداف الدراسة 12

فروض الدراسة 12

منهج الدراسة 12

خطة البحث 12

الدراسات والبحوث السابقة 14

الفصل الأول: مظاهر الاهتمام العالمي والمحلي بحماية البيئة..... 17

المبحث الأول: مظاهر الاهتمام العالمي بحماية البيئة 18

أولاً: مؤتمرالأمم المتحدة الأول للبيئة الإنسانية 18

ثانياً: مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر بنيروبي..... 20

ثالثاً: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريودي جانيرو 22

رابعا: قمة جوهانسبيرج للتنمية المستدامة 23

المبحث الثاني: مظاهر الاهتمام المحلي بحماية البيئة 25

أولاً: لجنة شئون البيئة بمجلس الوزراء..... 25

ثانياً: جهاز شئون البيئة 26

ثالثاً: وزارة شئون البيئة..... 28